نغوم، أميناتا لويس رونيني (غامبيا)

[الاصل : بالإنكليزية]

مذكرة شفوية

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية غامبيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى أمانة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتتشرف ، بالأشارة إلى مذكرة الأمانة ICC-ASP/7/S/19، المورخة ١٥ نيسان أبريل ٢٠٠٨ ،بإبلاغها أن حكومة غامبيا قررت ترشيح السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم لإنتخابها قاضية بالمحكمة الجنائية الدولية ، أثناء الإنتخابات التي ستجرى أبان الدورة السابعة المستأنفة لجمعية الدول الأطراف، في نيويورك في الفترة من ١٩ – ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩.

ويقدم هذا الترشيح وفقا للمادة ٣٦ ،الفقرة ٤ (أ) (" ٢") من نظام روما الأساسى . وعلى الرغم من أن السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم مواطنة من زامبيا بحكم المولد إلا إنها منحت جواز سفر غامبي عام ١٩٩٨ أيام كانت سكرتيرة عدلية في القضاء الغامبي . وهي متزوجة من مواطن غامبي يتمتع بمركز دبلوماسي وقد سمح لها بالاحتفاظ بجواز السفر الغامبي.

بالأضافة الي ذلك، أذن الامين العام للأمم المتحدة للسيدة نغوم بان تكون غامبيا هي موطن إجازتها في الوطن .

وترشيح السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم يعرض ليدرج في القائمة باء وفقا للفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي .

و تتمتع السيدة اميناتا لويس رونيني نغوم بخلق عال وبالحيادية وا لنزاهة وهي تملك خبرة كبيرة بوصفها موظفة في الخدمة المدنية الدولية والخدمة المدنية الوطنية . وهي محامية مؤهلة في ظل نظام القانون العام ولها خبرة ٢٩ سنة من العمل في إطار القضاء الغامبي (١٩٩٨-١٩٩٩) ورئيسةالمحكمة العليا (١٩٩٠ – ١٩٩٤) وقاضية صلح (١٩٨٠ – ١٩٩٠). بالإضافة إلى ذلك، مارست السيدة نغوم العمل القانوني بصفة حرة (١٩٩٤- ١٩٩٨) وعملت خلال هذه الفترة مستشارة اقدم لدى لجنة التحقيق في إدارة الاراضى التي أنشأتها المحكمة الغامبية .

وعملت السيدة نغوم في الخدمة المدنية الدولية في الفترة من (١٩٩٩-حتى الأن كموظفة قانونية لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وكانت فيها وكيلة للرئيس، وفي بعض الأحيان الموظفة المسئولة عن قسم إدارة المحكمة (١٩٩٩-٢٠٠١) ورئيسة لوحدة دعم دائرة الإستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في لاهاى (٢٠٠١ – ٢٠٠٣) ونائبة للرئيس ومكلفة بقسم محامى الدفاع وإدارة الاحتجاز (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦)و (٢٠٠٦ الى الأن) موظفة قانونية بقسم إدارة المحكمة. بالإضافة إلى ذلك حصلت السيدة نغوم على ماجستير في القانون في مجال القانون الدولي العام مع التخصص في القانون الجنائي الدولي من جامعة لايدن عام ٢٠٠٥ . وتبعا لذلك أ مكنها اكتساب مؤهلات خاصة ومعرفة عميقة وتجربة عريضة بالمجالات ذات الصلة بالقانون الدولي الذي يهم العمل القضائي الذي تضطلع به المحكمة كالقانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون

ذي الصلة بالعنف ضد النسوة والأطفال. بالأضافة إلى ذلك تتوفر في السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٦ ، الفقرة ٣ (ب) ("١ ") والفقرة ٣ (ب) (ً٢) من نظام روما الأساسي .

وحكومة غامبيا مقتنعة بأن السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم مؤهلة بما فيه الكفاية ومن شأنها أن تسهم مساهمة قيمة في عمل المحكمة. ومرفق بهذه المذكرة الشفوية بيان المؤهلات الذي اعد وفقا لمتطلبات الفقرة ٤ (أ) من المادة ٣٦ من نظام رومااالأساسي وبيان السيرة الذاتية للسيدة أميناتا لويس رونيني نغوم .

بيان المؤهلات

بيان مقدم من جمهورية غامبيا وفقا للفقرة٤(أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة ٦ من قرار جمعية الدول الأطراف بشأن اجراءات ترشيح وانتخاب قضاةالمحكمة (ICC-ASP/3/Res. 6).

قررت حكومة غامبيا ،وفقا للمادة ٣٦ ، الفقرة ٤ (أ) ("٢ ً") تسمية السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم الموظفة القانونية حاليا بقسم إدارة المحكمة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ، مرشحة لانتخابها لشغل شاغر من الشواغرالقضائية للمحكمة الجنائية الدولية خلال الإنتخابات التي ستجري أثناء الدورة السابعة المستأنفة لجمعية الدول الأطراف في نيويورك، في الفترة من ١٩ الى ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ .

ووفقا للفقرة ٤ (ب) من المادة ٣٦ يشار الى أن السيدة أميناتا نغوم زنبابوية الأصل، متزوجة من أحد الرعايا الغامبيين منذ شباط/ فبراير ١٩٨١ و قد عملت في القضاء الغامبي في الفترة من آذار/ مارس ١٩٨٠ إلى آيار/ مايو ١٩٩٤ وعادت إليه مجددا طيلة الفترة آذار/ مارس ١٩٩٨ إلى نيسان / إبريل ١٩٩٩ . بالإضافة إلى ذلك، فقد كانت تشتغل بصفة حرة في المجال القانوني طيلة الفترة من آيار/ مايو ١٩٩٤ إلى آذار/ مارس ١٩٩٨ وهى الفترة نفسها التي شغلت فيها منصب مستشار أقدم لدى لجنة التحقيق في الإدارة العقارية . وفي عام ١٩٩٨ وحين كانت السيدة نغوم مساعدة للمحكمة منحت جواز سفر دبلوماسي غامبي وأذن لها بالأحتفاظ به .وحين وفدت على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (١٨ تموز/ يوليه ١٩٩٩) كانت السيدة نغوم تسافر مستخدمة جواز السفر الدبلوماسي الغامبي حيث أنها كانت مسافرة من غامبيا عن طريق المملكة العربية السعودية . وقد طلبت من الأمين العام ان يأذن لها باستخدام الجنسية الغامبية عملا بالمادة ١٠٤-٨ [(١)]من النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة. ولهذه الأسباب ترشح السيدة نغوم بوصفها مواطنة غامبية .

(١) وتتوفر في السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٦ ،(٣) (أ) (ب) و(ج) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على النحو التالي :

[(١)] تنص المادة ١٠٤-٨ من النظام الإدارى للامم المتحدة على مايلى : " إذا منح موظف، بشكل قانونى ،جنسية أكثر من دولة واحدة ، أعتبرت جنسية الموظف ، لاغراض النظام الاساسى للموظفين والنظام الإداري للموظفين ، هي جنسية الدولة التي يرى الأمين العام أن الموظف مرتبط بها ارتباطاً أوثق من ارتباطه بغيرها .

(أ) تتحلى السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم بالأخلاق الرفيعة والحياد والنزاهة وتتوفرفيها المؤهلات المطلوبة في دولة غامبيا للتعيين في أعلى المناصب القضائية طبقا للفقرة ٣(أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الإساسي. وأثبتت السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم كفاءتها في مجال القانون الجنائي والإجراءت الجنائية والخبرة المناسبة اللازمة سواء كقاض أو مدع عام او محام . وانخرطت في سلك المحاماة في انجلترا ومقاطعة ويلز (تموز/ يولية ١٩٧٩) كعضو في جمعية لنكن إن (١٩٧٧) . وهي محامية مؤهلة تنتمي إلى نظام القانون العام ولها خبرة تمتد لأكثر من ٢٩ سنة من العمل القانوني وطنيا ودوليا. وقد عملت السيدة نغوم في سلك القضاء الغامبي بوصفها مساعدة في مجال القضاء (١٩٩٨ – ١٩٩٩) ورئيسة للمحكمة العليا (١٩٩٠ – ١٩٩٤) وقاضية صلح (١٩٨٠ – ١٩٩٠) مثلما يتبين ذلك من سيرتها الذاتية . وقد قامت على هذا الأساس بالفصل في العديد من القضايا الجنائية التي تشمل على سبيل الذكر لا الحصر، إجرام الاحداث والتعدي على الغير مع الحاق الضرر البدني به الذي يستهدف فردا من أفراد الحزب المعارض والعنف المترلي وامتلاك المخدرات و/ أو الإتجار والسرقة اللذين

رتكبهما الموظفون العموميون ولا سيما المفتشون من الشرطة والمسئولون عن خزائن الوزارات . وقد نظرت في جرائم الاغتصاب والسرقة والخيانة و القتل. وبوصفها قاضية صلح ورئيسة المحكمة العليا قامت السيدة نغوم بتدوين واستصدار القررات والاحكام والآراء والأوامر ونسقت العمل القضائى وسهرت على سلامة أدائه بمحاكم الصلح والمحكمة العليا ومحكمة الإستئنا ف . وقد أشرفت على تدريب الموظفين القانونيين ووفرت الدعم لهم في المجال القضائي وبصفتها رئيسة للمحكمة العليا أسدت المشورة للجنة الخدمة القضائية التي يرأسها رئيس القضاة في غامبيا في سبيل تعيين الموظفين القضائيين على مختلف مراتبهم.

(ب) بالإضافة إلى ذلك ،مارست السيدة نغوم المهنة القانونية بصفة حرة وقد تبنت اثناء هذه الفترة الترافع في قضايا جنائية ومدنية أمام المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف. وقامت بمقابلة العديد من الموكلين والشهود وأعدت المرافعات والاشعارات بالأستئناف وملخاصات الإستئناف فضلا عن إنها اضطلعت بالدفاع أمام محاكم الصلح والمحكمة العليا ومحكمة الإستئناف على التوالي . وقامت بدور المستشار الاقدم للجنة تقصي الإدارة العقارية مكلفة من طرف الحكومة الغامبية (١٩٩٤ – ١٩٩٨).

(ج) ووفاء منها بالفقرة ٣ (د) من المادة ٣٦ أثبتت السيدة نغوم كفاءتها في المجالات ذات الصلة بالقانون الدولي مثل القانون الإنسانى الدولي وقانون حقوق الإنسان واكتسبت خبرة كبيرة في مجال الممارسة القانونية مما له صلة بالعمل القضائى الذي تضطلع به المحكمة . وخلال أعمالها كموظفة مدنية دولية (١٩٩٩ – حتي الأن) بصفتها موظفة قانونية تابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا حيث كانت نائبة لرئيس قسم إدارة المحكمة بصفتها الموظفة المسئولة ومنسقةلإدارة شؤون الدائرة الإبتدائية الأولى (١٩٩٩-٢٠٠١) ، ورئيسة وحدة دعم دائرة الأستئناف التابعة للمحكمة الجنائية لرواندا في لاهاي (٢٠٠١-٢٠٠٣) ونائبة رئيس وموظفة مسئولة في قسم محامى الدفاع وإدارة الاحتجاز (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦) و(٢٠٠٦ إلي الأن) بصفة موظفة قانونية ومنسقة لقسم إدارة المحكمة.

(د) وأثناء أدائها للوظائف المنوطة بها شاركت السيدة نغوم ، بصفتها ممثلا للمسجل ، في انشطة مختلف الدوائر فأكتسبت بذلك خبرة بجميع مراحل المحاكمة وأمكنها الوقوف على الإجراءات التمهيدية والأولية واجراءات الاستئناف والنقض بهذه المحكمة المخصصة .بالإضافة إلى ذلك يتوقع ان تفيد المحكمة الجنائية الدولية من التجربة التي شهدتها بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وأن تهتدي بالسوابق القضائية للدائرة الأبتدائية ودائرة الإستئناف . وقد تولت السيدة نغوم الإشراف على أداء الموظفين القانونيين التابعيين لقسم إدارة المحكمة وقسم محامي الدفاع وإدارة الإحتجاز ودائرة الاستئناف الخاضعة لإدارة الرئيس والفضاة الذين ترأسوا الدائرة الابتدائية او دائرة الإستئناف والمسجل و/أو نائب المسجل .وامدت تنسيق البحوث القانونية في إعداد اللوائح التي تعرض على المسجل عملا بالقاعدة ٣٣ (باء) من قواعد الإثبات والقواعد الاجرائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وقد استخدمت في القرارات التي اتخاذها على صعيد الدائرة الإبتدائية و / أو دائرة الإستئناف. بالاضافة الى ذلك فهي، درست وحللت الأحكام النهائية والاوامر والقرارات الصادرة عن الدائر الابتدائية و/ أو دائرة الإستناف لتمكينها من تقديم المشورة بشان ما اذا كانت هناك توجيهات تسدى لقلم المحكمة ثم قامت بإحالة المراسلات إلى الاقسام المعنية أو الموظفين المعنيين الذين يتولون اتخاذ التدابير المطلوبة . وهي تؤمن سرية الوثائق المودعة في الملف وتشهد بجدارة الوصول إليها في إطار قاعدة بيانات TRIM.

(ه) بالإضافة إلى ذلك تتمتع السيدة نغوم بخبرة إدارية قوامها تنسيق التحضيرات للمساهمة التي يقدمها قسم إدارة المحكمة وقسم محامي الدفاع وإدارة الإحتجاز ودائرة الإستئناف في التقرير السنوى الذي يرفعه الرئيس إلى الجمعية العامة ومجلس الامن.كما أنها أعدت وقدمت مقترحات ذات صلة بميزانية السنتين لقسم إدارة المحكمة وقسم محامى الدفاع وإدارة الإحتجاز وأعدت الاجوبة على أسئلة اللجنة الإستشارية لشئون الإدارة والميزانية. وكانت دوما ما تملأ نظام تقييم الأداء الإلكترونى في موعده حيثما تكون هي الموظفة الأولى أو الثانية المسؤولة عن إعداد هذا التقييم في قسم إدارة المحكمة وقسم محامي الدفاع وإدارة الإحتجاز. كما إنها أعدت ونسقت عملية التحضير للتعديلات والتنقيحات المدخلة على الصكوك القانونية للمحكمة. ثم إن تجربتها الإشرافية ومشاركتها بصورة مباشرة في إعداد وتنفيذ التثقيف القانوني الداخلي حين قامت بتنظيم حلقة عمل تعنى بمهارات التفاوض موجهة للموظفين العاملين في قسم محامى الدفاع وإدارة الإحتجاز في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ . بالإضافة إلى ذلك وبالتعاون مع جمعية قضاة الصلح والقضاة التابعين للكومنولث وبصفتها رئيسة للمحكمة العليا في غامبيا نظمت وقامت بدور الميسر وترأست أحيانا الحلقات الدراسية المكرسة للقضاة ولقضاة الصلح من بلدان الكومنولث .

(و) بالأضافة الى ذلك، حصلت السيدة نغوم على شهادة الماجستير في الحقوق في مجال القانون الدولي العام مع التخصص في القانون الجنائي الدولي من جامعة لايدن، بهولندا في عام ٢٠٠٥. وبناء على ذلك فقد أكتسبت كفاءة ومعرفة عميقة وخبرة كبيرة في المجالات ذات الصلة بالقانون الدولي التي لها مساس بالعمل القضائي الذي تضطلع به المحكمة مثل القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون ذي الصلة بالعنف الموجه ضد المرأة والأطفال. وبوسع السيدة نغوم أن تنظم وتراقب البحوث المتصلة بقاعدة بيانات قانونية مثلما سبق لها أن فعلت ذلك أثناء البحوث التي أجراها في

إطار الأطروحة التي قدمتها لنيل شهادة الماجستير في الحقوق وفي إطار المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بوصفها قاضية صلح و في الممارسة القانونية الحرة. وبفضل الذاكرة المؤسسية عن الفترة التي عملت فيها بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا فإن السيدة نغوم ستكون مكسباً للمحكمة الجنائية الدولية.

(٢) ثم إن إهتمام السيدة نغوم ونشاطها الدائب المتصلين بمسائل حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية انطلقا من تجربتها الشخصية وهي حديثة السن حينما كانت تعيش في خضم الفصل العنصري الذي كانت تعاني منه روديسيا، وهي زيمبابوي الأن. وشاركت، أيام كانت طالبة، مشاركة حثيثة في جمع التبرعات لفائدة ضحايا الحرب في بيافرا. وفي كهولتها كانت هي العضو المؤسس للرابطة الدولية لأخوات المحبة في بنجول وهي تنتسب للرابطة الدولية لأخوات المحبة في بريطانيا العظمى وإيرلندا من أجل توفير التعليم والخدمات والنصح للمستضعفين عموما وللنسوة والأطفال خصوصا. وقامت بتنظيم التدريب وغيره من الأنشطة لفائدة النسوة وتلامذة المدارس فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان للمرأة والطفل. بالإضافة إلى ذلك، وبوصفها عضوا مؤسسا لجمعية التمويل النسائية في غامبيا المنتسبة للمنظمة النسائية العالمية المعنية بالشئون المصرفية أسهمت في تقديم الاموال الاحتياطية والقروض المقدمة لصاحبات المشاريع اللائى لايقدرن على توفير الاحتياطي للحصول على قروض مصرفية تمكنتهن من ضمان الإزدهار لإسرهم. ونظمت السيدة نغوم وشاركت في حلقات عمل وحلقات دراسية وبرامج إذاعية وتلفزيونية للمناداة بالإدارة الرشيدة وحماية حقوق الإنسان للجميع خاصة حقوق الإنسان للمرأة والطفل وناقشت قضايا مختلفة بما في ذلك، على سبيل الذكر لا الحصر، العنف ضد المراة والإتجار بالمخدرات والإدمان عليها وحالات حمل المراهقات والتعليم للجميع وخاصة للشابات.

(٣) وبفضل تجربتها الثرية في المجال القانوني والقضائي تتوفر في السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم الشروط المنصوص عليها في الفقرة ٣ (ب) ("١")والفقرة ٣ (ب) ("٢") من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي كما هو مذكور في سيرتها الذاتية. لهذا تعتبر السيدة نغوم مؤهلة لادراج اسمها على القائمتين ألف وباء.بيد إنها سميت بوصفها مرشحة غامبيا لشغل منصب من المناصب الشاغرة لقضاة المحكمة الجنائية الدولية بإدراج اسمها في القائمة باء وفقا للفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

(٤) إن اللغة الأم للسيدة نغوم هي الشونة وهي تتكلم الولوف ايضا. وطبقا للفقرة ٣ (ج) من المادة ٣٦ تحسن السيدة نغوم معرفة اللغة الإنجليزية كتابة ونطقا وهي اللغة التي استخدمتها طيلة سنوات تدريسها وأثناء السنوات التسع والعشرين من العمل. بالإضافة إلى ذلك لها المام مفيد باللغة الفرنسية وقد اجتازت الامتحان التحريري والشفوي في اللغة الفرنسية بمستوى كمبردج o level عام ١٩٧٠ وواصلت دراستها للغة الفرنسية بالمحكمة الجنائية الدولية ولدى البعثة الفرنسية بغامبيا وأروشا في تنزانيا. وقامت السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم وهي بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بالإشراف على تحرير شتى الرسائل والوثائق المكتوبة باللغة الفرنسية لعرضها على نائب المسجل و / أو المسجل. وهي تنتظر الأن نتائج إمتحان الكفاءة في اللغة الفرنسية بالأمم المتحدة الذي إجتازته في آيار / مايو ٢٠٠٨ .

(٥) والمعلومات ذات الصلة بالفقرة ٨ (٣) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسى هي الأتية:

(أ) إن السيدة أميناتا لويس رونيني نغوم مؤهلة لتعيينها في أعلى المناصب القضائية في غامبيا ولها خبرة بوصفها موظفة مدنية دولية أي موظفة قانونية بالمحكمة الجنائية الدولية. ولذلك فإن ترشيحها تم مع المراعاة الواجبة للنظم القانونية االسائدة في العالم وللتمثيل الجغرافي. والسيدة نغوم لها خلفية قضائية أساسها القانون العام وسيكون انتخابها بمثابة التمثيل المنصف.

(ب) والسيدة أميناتا لويس رونيني نغوم مواطنة زيمبابوية مرشحة بوصفها من رعايا غامبيا بحكم الزواج والإقامة ومركزها الدبلوماسي. وغامبيا عضو في مجموعة الدول الإفريقية.

(ج) والسيدة أميناتا لويس رونيني نغوم أنثى.

***